الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة الشهرية أكتوبر 2026

نبض المالية



مجلس الوزراء برئاسة محمد بن راشد يعتمد خطة الميزانية العامة للاتحاد للسنوات (2027 – 2029) بإجمالي مصروفات تبلغ 292.5 مليار درهم

- الإمارات تدخل قائمة أفضل 10 دول عالمياً في "مؤشر الدعم الحكومي"
- وزارة المالية تعلن عن إدراج الإصدار الثاني من صكوك الخزينة الحكومية للأفراد في ناسداك
- الإمارات توقع اتفاقية استضافة الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2029
- انتخاب علي الحوسني كأول إماراتي مديراً تنفيذياً في صندوق النقد الدولي

مجلـس الـوزراء برئاسـة محمـد بـن راشـد يعتمـد خطـة الميزانيـة العامـة للاتحـاد للسـنوات (2027 – 2029) بـإجمالي مصروفـات تبلـغ 292.5 مليـار درهـم

90.1 مليار درهم إجمالي الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2027

مكتوم بن محمد:
الميزانيـة تعكـس الرؤيـة التنمويـة الشـاملة للقيـادة الرشـيدة وتضـع الارتقـاء بجـودة حيـاة المجتمـع في صـدارة أهدافهـا

اعتمـد مجلـس الـوزراء برئاسـة صاحـب السـمو الشـيخ محمـد بـن راشـد آل مكتـوم، نائـب رئيـس الدولـة، رئيـس مجلس الـوزراء، حاكم دبي "رعاه الله"، خطـة الميزانيـة العامـة للاتحـاد للسـنوات (2027 – 2029) بـإجمالي 292.5 مليـار درهـم، كما اعتمد خطـة الميزانيـة العامـة للاتحـاد للسـنة الماليـة 2027 بـإجمالي 90.1 مليار درهـم، ضمن خطـة الميزانيـة للسـنوات (2027-2029). وذلـك على ضـوء المسـتجدات والإجـراءات التـي قامـت بهـا وزارة الماليـة وفقـاً لأحـكام المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (26) لسـنة 2019 في شـأن الماليـة العامـة وتعديلاتـه والقـرارات والتوصيـات ذات الصلـة.

وأكـد سـمو الشـيخ مكتـوم بـن محمـد بـن راشـد آل مكتـوم، النائـب الأول لحاكم دبي، نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء، وزيـر الماليـة أن خطـة الميزانيـة العامـة للاتحـاد للسـنوات (2027–2029) والميزانيـة العامـة للاتحـاد للسـنة الماليـة 2027، لا تقـاس فقـط بحجـم مواردهـا الماليـة، بـل بنوعيـة ومسـتوى الأثـر المسـتدام الـذي تحدثـه في المجتمـع، مـشيراً إلى أن الهـدف الأسـاسي لخطـة الإنفـاق الجديـدة للسـنوات الـثلاث المقبلـة هـو رفـع كفـاءة الأدوات الحكوميـة، وتسريـع وتيرة المبـادرات والمشـاريع التنمويـة التـي تضمـن أعلى مسـتويات جـودة الحيـاة للمواطـنين والمقيـمين.



الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في بانكوك
12 - 18أكتوبر 2026

مكتـوم بـن محمـد: تـولّي الكفـاءات الوطنيـة مناصـب قياديـة في المؤسسـات المالية الدولية يعكس الرؤية الاسـتشرافية للقيادة الرشيدة

انتخاب علي الحوسني كأول إماراتي مديراً تنفيذياً في صندوق النقد الدولي



أكـد سـمو الشـيخ مكتـوم بـن محمـد بـن راشـد آل مكتـوم، النائـب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، أن تولّي الكفاءات الوطنية مناصب قيادية في المؤسسات المالية الدولية يعكس الرؤية الاسـتشرافية للقيـادة الرشـيدة في ترسـيخ المكانـة المحوريـة لدولـة الإمارات كرافد رئيسي لنمو وازدهار الاقتصاد العالمي، وشريك فاعل في تشـكيل مسـتقبل الحوكمـة الماليـة الدوليـة. جـاء ذلـك بمناسـبة انتخاب علي الحوسـني مديراً تنفيذياً في صندوق النقد الدولي، ليكون بذلـك أول إماراتي يتـولى هـذا المنصـب الـدولي الرفيـع.

الإمـارات توقـع اتفاقيـة اسـتضافة الاجتماعـات السـنوية لمجموعـة البنـك الـدولي وصنـدوق النقـد الـدولي لعـام 2029





وقعـت الإمـارات العربيـة المتحـدة اتفاقيـة اسـتضافة الاجتماعـات السـنوية لمجموعـة البنـك الـدولي وصنـدوق النقـد الـدولي لعـام 2029 والمقـرر عقدهـا في العاصمـة أبوظبـي، وذلـك في ختـام أعمال الاجتماعـات السـنوية لعـام 2026 في العاصمـة التايلانديـة بانكـوك، في خطـوة تؤكـد الثقـة الدوليـة المتنامية في المنظومـة الاقتصاديـة والماليـة للدولـة، وترسـخ مكانتهـا كمركـز مالي عالمـي وشريـك اسـتراتيجي في دعـم اسـتقرار النظـام الاقتصـادي الـدولي وصياغـة توجهاتـه المسـتقبلية. ووقـع الاتفاقيـة كل مـن معـالي محمـد بـن هـادي الحسـيني، وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة، ومعـالي خالـد محمـد بالعمـى، محافـظ مصرف الإمـارات العربيـة المتحـدة المركـزي، ومحافـظ دولـة الإمـارات لـدى صنـدوق النقـد الـدولي، فـيما وقـع عـن المؤسسـتين الدوليتين كل مـن، معـالي أجـاي بانغـا، رئيـس مجموعـة البنـك الـدولي، ومعـالي كريسـتالينا غورغييفـا، المديـر العـام لصنـدوق النقـد الـدولي، بحضـور عـدد مـن كبـار المسـؤولين.

دولة الإمارات تختتم مشاركتها الفاعلة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في بانكوك



اختتمت دولة الإمارات العربية المتحدة مشاركتها الفاعلة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026، والتي عُقدت في العاصمة التايلاندية بانكوك خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر الجاري، حيث ترأس وفد وزارة المالية، معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية. وشهدت المشاركة الإماراتية حضوراً بارزاً ومكثفاً في كافة الجلسات الوزارية واللقاءات الدولية، وساهم الوفد بفاعلية في صياغة الحوارات المالية والاقتصادية العالمية، ومناقشة سبل الاستجابة للتحديات المالية التي تشهدها منظومة الاقتصاد الدولي، إلى جانب عقد لقاءات ثنائية موسعة مع عدد من الوفود الرسمية والمؤسسات المالية العالمية.

الإمارات تدخل قائمة أفضل 10 دول عالمياً في "مؤشر الدعم الحكومي"

حققت الإمارات العربية المتحدة إنجازاً استراتيجياً جديداً يجسد كفاءة نهجها الاقتصادي وترسيخ تنافسيتها العالمية، بتقدمها إلى المرتبة العاشرة عالمياً في «مؤشر الدعم الحكومي» لعام 2026، أحد المؤشرات الواردة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، مقارنةً بالمرتبة 16 عالمياً في عام 2025، لتسجل تقدماً قدره 6 مراكز وتحقق المستهدف المحدد لعام 2026 بالدخول ضمن قائمة أفضل 10 دول عالمياً.



الإمارات تدخل قائمة **أفضل 10 دول عالمياً في "مؤشر الدعم الحكومي"** ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2026

- المرتبة **الـ10 عالمياً** في مؤشر الدعم الحكومي لعام 2026 لتسجل الدولة تقدماً قدره **6 مراكز** مقارنة بعام 2025
- **انخفاض قيمة المؤشر إلى 0.43%** يعكس كفاءة الاستثمار الحكومي والأداء المالي المتقدم
- **المرتبة الثانية عالمياً** في مؤشر المالية العامة
- **المرتبة الثالثة عالمياً** في مؤشر الفائض/العجز في الموازنة
- **المرتبة السابعة عالمياً** في مؤشر الإنفاق الحكومي العام
- **المرتبة الرابعة عالمياً** في محور الكفاءة الحكومية

دولـة الإمـارات تشـارك في الاجتماع الـ 126 للجنـة التعاون المالي والاقتصـادي بـدول مجلـس التعاون



شاركت الإمارات العربية المتحدة في أعمال الاجتماع الـ 126 للجنة التعاون المالي والاقتصادي في دول مجلس التعاون لـدول الخليـج العربيـة، الـذي عقـد في مملكـة البحريـن، وتـرأس وفـد الدولـة معـالي محمـد بـن هـادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، وضم الوفد سعادة أحمد عبدالله بن لاحج الفلاسي مدير عام الجمارك وأمـن المنافـذ بالإنابـة بالهيئـة الاتحاديـة للهويـة والجنسـية والـجمارك وأمـن المنافـذ، وسـعادة عبدالعزيـز محمـد الملا المدير العام للهيئة الاتحادية للضرائب، وسعادة علي عبد الله شرفي، الوكيل المساعد لشؤون العلاقات الماليـة الدوليـة في وزارة الماليـة. وبحـث الاجـتماع عـدداً مـن الملفـات ذات الأولويـة في مـسيرة التكامـل المالي والاقتصـادي بين دول مجلـس التعـاون.

الإعلان عـن إدراج الإصـدار الثـاني من صكـوك الخزينـة الحكوميـة للأفـراد في ناسـداك دبي





أعلنـت وزارة الماليـة عـن الإدراج الرسـمي وبـدء التـداول في السـوق الثانويـة للإصـدار الثـاني مـن برنامـج صكـوك الخزينـة الحكوميـة للأفـراد في دولـة الإمـارات بأجـل خمـس سـنوات في ناسـداك دبي، وذلـك عقـب الاسـتكمال الناجـح لعمليـات الاكتتـاب والتخصيـص والتسـوية. وبنـاءً على نجـاح الإصـدار الأول، يمثـل هـذا الإصـدار خطـوة مهمـة أخـرى ضمـن جهـود الـوزارة المسـتمرة لتوسـيع المشـاركة الاسـتثمارية في الاقتصـاد الوطنـي، وتـوفير خيـارات ادخاريـة آمنـة ومدعومـة حكوميـاً تشـجع على التخطيـط المالي طويـل الأجـل. وقـال معـالي محمـد بـن هـادي الحسـيني، وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة: " يمثـل بـدء تـداول هـذا الإصـدار في ناسـداك دبي محطـة استراتيجيـة جديـدة تُضـاف إلى مـسيرة تطويـر أسـواق رأس المال المحليـة بالدرهـم الإمـاراتي، وتأكيـداً على الالتـزام الراسـخ بتـوفير أدوات اسـتثمارية سـيادية تجمـع بين الأمـان والمـردود الجـاذب.

تنظيـم "ملتقـى البيانـات الماليـة 2026" لتعزيـز كفـاءة إعـداد الحسـاب الختامـي



في إطـار جهودهـا المسـتمرة للارتقـاء بمنظومـة الإدارة الماليـة الحكوميـة، وتعزيـز كفـاءة إعـداد البيانـات الماليـة ودقتها وموثوقيتها، نظمـت وزارة الماليـة «ملتقـى البيانـات الماليـة 2026»، في أبوظبـي، بحضـور سـعادة مريـم محمـد الأميري، وكيـل وزارة الماليـة المسـاعد لقطـاع الإدارة الماليـة الحكوميـة، ومشـاركة ممثلي الجهـات الاتحاديـة، إلى جانـب خريجـي تخصصـات المحاسـبة والماليـة مـن جامعـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، وكليـات التقنيـة العليـا، وجامعـة زايـد، بمـا يعـزز التكامـل بين مؤسسـات التعليـم العـالي والقطـاع المالي الحكومـي، ويدعـم نقـل المعرفـة وتبـادل الـخبرات في مجـال إعـداد البيانـات الماليـة وتطبيـق المعـايير المحاسـبية الدوليـة.

مـزادا صكـوك وسـندات الخزينـة لشـهر أكتوبـر 2026 يسـتقطبان عطـاءات بقيمـة 4.54 مليـار درهـم



أعلنـت وزارة الماليـة بصفتهـا الجهـة المُصـدرة، وبالتعـاون مـع مصرف الإمـارات العربيـة المتحـدة المركـزي بصفتـه وكيـل الإصـدار والدفـع، عـن نجـاح مـزادي صكـوك الخزينـة الإسلاميـة (T-Sukuk) وسـندات الخزينـة الحكوميـة (T-Bonds) المقوّمـة بالدرهـم الإماراتي، لشـهر أكتوبـر 2026، بقيمة إصـدار إجماليـة بلغـت 1.1 مليـار درهـم، وذلـك ضمـن برنامجـي الصكـوك والسـندات لعـام 2026 كما تـم نشره على الموقـع الرسـمي للـوزارة. وشـهد مزادا الصكـوك والسـندات طلباً قوياً مـن قبـل البنـوك المتعاملـة على شريحـة الصكـوك الجديـدة المسـتحقة في أكتوبـر 2029 وشريحـة السـندات المسـتحقة في ينايـر 2031، حيـث بلغ إجمالي قيمة العطـاءات المقدمة 4.54 مليار درهـم إماراتي، مـا يعـادل نحـو 4.1 ضعـف حجـم الإصـدار.

الأخبـــار الضريبيـــة

قرار وزاري بشأن اعتماد مزودي خدمات الفوترة الإلكترونية وفق إطار تنظيمي محدث



أصـدرت وزارة الماليـة القـرار الـوزاري رقـم (168) لسـنة 2026 بشـأن معـايير قبـول وإجـراءات اعـتماد مـزودي الخدمـات وفقـاً لنظـام الفوتـرة الإلكترونيـة، ليحـل محـل القـرار الـوزاري رقـم (64) لسـنة 2025 وتعديلاتـه، بمـا في ذلـك القـرار الـوزاري رقـم (56) لسـنة 2026، ويُعمـل بالقـرار الجديـد اعتبـاراً مـن 1 أكتوبـر 2026. ويُقـدم القـرار إطـاراً محدثـاً لاعـتماد مـزودي خدمـات الفوتـرة الإلكترونيـة، بمـا يعكـس انتقـال برنامـج الفوتـرة الإلكترونيـة في دولـة الإمـارات مـن مرحلـة تطويـر المنظومـة واختبارهـا إلى مرحلـة التشـغيل الفـعلي الكامـل.

تعديل الأحكام المنظمة للفوترة الإلكترونية لتخفيف الأعباء التشغيلية عن قطاع الأعمال

أصـدرت وزارة الماليـة القـرار الـوزاري رقـم (197) لسـنة 2026 بشـأن تعديـل بعـض أحـكام القـرار الـوزاري رقـم (243) لسـنة 2025 بشـأن نظـام الفوتـرة الإلكترونيـة، والـذي يتضمـن تعـديلات محـددة تهـدف إلى تـوفير مزيـد مـن الوضـوح بشـأن بعـض المتطلبـات ودعـم تطبيـق الفوتـرة الإلكترونيـة وتخفيـف الأعبـاء التشـغيلية عـن قطـاع الأعمال في دولـة الإمـارات، وتـم بـدء العمـل بأحـكام القـرار اعتبـاراً مـن 1 أكتوبـر 2026.

الإعلان عن تحديث الغرامات الإدارية المرتبطة بنظام الفوترة الإلكترونية

أعلنـت وزارة الماليـة عـن صـدور قـرار جديـد مـن مجلـس الـوزراء بشـأن الغرامـات الإداريـة المرتبطـة بنظـام الفوتـرة الإلكترونيـة في دولـة الإمـارات، ليحـل محـل قـرار مجـس الـوزراء رقـم (106) سـنة 2025، وذلـك اسـتجابةً للملاحظـات الـواردة مـن أصحـاب المصلحـة، وانطلاقـاً مـن التـزام الـوزارة المتواصـل بتطويـر إطـار امتثـال واضـح ومتـوازن وعـملي يراعـي احتياجـات مجتمـع الأعمال. ويتضمـن القـرار تعـديلات على عـدد مـن الغرامـات الإداريـة المنصـوص عليهـا في القـرار السـابق، بمـا يعـزز توافقهـا مـع طبيعـة الالتزامـات ذات الصلـة، مـع الحفـاظ على سلامـة نظـام الفوتـرة الإلكترونيـة وتشـجيع الامتثـال ضمـن المهـل الزمنيـة المحـددة.